جامعة عبد المالك السعدي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵄⴰⴱⴷⵍⵎⴰⵍⵉⴽ ⵙⵙⴰⵄⴷⵉ
Université Abdelmalek Essaadi

محضر اجتماع مجلس التدبير

الأربعاء 13 ماي 2020

عقد مجلس التدبير برئاسة الأستاذ محمد الرامي رئيس الجامعة، اجتماعا عن بعد ، وذلك يوم الأربعاء 13 ماي 2020، ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا، بمشاركة كل من السيد الكاتب العام للجامعة وأعضاء المجلس الآتية أسماؤهم:

- محمد بلايه، مدير المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة؛
- مصطفى الغاشي، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان؛
- لبنى بوناب، ممثلة هيئة أساتذة التعليم العال المساعدين؛
- محمد ياسين الشكوري، ممثل هيئة الأساتذة المؤهلون؛
- مصطفى الغشام العمراني، ممثل هيئة أساتذة التعليم العالي؛
- أنس الصوفي ممثل هيئة الموظفين الإداريين.

وقد تضمن جدول الأعمال النقط التالية:

- ✓ تحيين معايير إسناد المناصب المالية،
- ✓ مختلفات

استهل رئيس الجامعة، السيد **محمد الرامي**، الاجتماع بالترحيب بجميع الأعضاء المشاركين في الاجتماع، ثم تطرق إلى الحديث عن المستجدات التي عرفتها الجامعة في إطار الوضعية الحالية التي فرضها تفشي فيروس كورونا كوفيد 19، بحيث انخرطت جميع مكونات الجامعة من أساتذة باحثين وإداريين وتقنيين وطلبة في مواكبة جميع الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل الحفاظ على حسن سير واستمرار العملية التربوية.

فعلى المستوى التربوي؛ تم تفعيل التعليم عن بعد، وذلك عن طريق توفير الدروس في مختلف الحقول المعرفية عبر المنصات الإلكترونية المخصصة لذلك (Moode, Classe room, Enregistrement Vidéo, PDF..)، والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الجامعية، كما تم إيذاع وبث الدروس على المحطات الإذاعية الجهوية لكل من طنجة وتطوان والحسيمة، كما انخرط مجموعة من السيدات والسادة أساتذة الجامعة في تنظيم ندوات وورشات عبر مختلف تقنيات التواصل الإلكترونية المتاحة.

جامعة عبد المالك السعدي
الرئاسة
01
تطوان

وحرصا منها على استمرارية خدمة المرفق العمومي عملت الجامعة على تنسيق العمل بعقد اجتماعات دورية عن بعد لندوة رؤساء المؤسسات الجامعية، وشبكة الكتاب العامون و عقدت اللجان التابعة لمجلس الجامعة مجموعة من الاجتماعات التنسيقية.

وعلى المستوى الإداري؛ عملت الجامعة على ضمان الاستمرارية الإدارية بما يحفظ صحة وسلامة السيدات والسادة الموظفين ومرتفقي الجامعة، كما انخرطت في مجموعة من المبادرات الحكومية ذات الصلة بالتحول الرقمي بالإدارات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة والذي تسهر عليه وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عبر وكالة التنمية الرقمية، وفي هذا الإطار عملت الجامعة على:

- فتح بوابة لمكتب الضبط الرقمي للمراسلات الإدارية، والذي يهدف إلى تمكين الجامعة والمرتفقين من إيداع مراسلاتهم عن بعد، مقابل وصل رقمي بتأكيد الاستيلام والحد من المعاملات الورقية التي من شأنها المساهمة في انتشار الوباء؛
- الخدمة الإلكترونية للمراسلات الإدارية التي تمكن من تدبير المراسلات الواردة والصادرة وكذا المراسلات الداخلية؛
- الحامل الإلكتروني (Parapheur électronique).

وفي نفس السياق، نوه السيد رئيس الجامعة بالمجهودات التي بذلتها مختلف المصالح بالجامعة.

بعد ذلك انتقل السيد الرئيس الى النقطة المندرجة في جدول الأعمال، والمتمثلة في تحيين معايير إسناد المناصب المالية، بحيث أكد أن هذه العملية تندرج في إطار التدبير المعقلن للمناصب المالية، وأن المعايير المعمول بها حاليا، تحتاج إلى تحيين وتنظيم بشكل يتماشى والحاجيات الحقيقية للمؤسسات الجامعية من الموارد البشرية، مذكرا بالمعايير التي يتم اعتمادها حاليا لتوزيع المناصب المالية:

- الحاجيات المعبر عنها من طرف المؤسسات وحاجيات المراكز؛
- حاجيات المؤسسات الجديدة والتي لازالت في طور الإحداث أو البناء؛
- نسبة التأطير البيداغوجي والإداري للطلبة على مستوى الجامعة ومقارنتها بنسب التأطير الوطنية؛
- عدد الأساتذة الباحثين والإداريين والتقنيين المقبلين على التقاعد؛
- عدد ساعات التدريس الفعلية للأساتذة الباحثين بمؤسساتهم ومقارنتها بعدد ساعات العمل المقررة لكل إطار والمسطرة في النظام الأساسي للأساتذة الباحثين؛
- الانتقالات داخل وخارج الجامعة.

وبعد ذلك، طلب السيد الرئيس من السيدات والسادة أعضاء مجلس التدبير المشاركين في الاجتماع إعداد اقتراحات حول معايير إضافية لتلك التي تم ذكرها، والتي يرونها مناسبة لإعتمادها في إسناد المناصب المالية، وذلك في أفق طرحها للنقاش في الاجتماع المقبل. ثم فتح الباب للنقاش، حيث جاءت المداخلات كالتالي:

- نوه السيد **محمد بلايه**، مدير المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة، بفكرة تحيين معايير إسناد المناصب المالية، حيث اعتبرها خطوة جد مهمة، خاصة وأن جل المؤسسات تشهد نقصا

جامعة عبد المالك السعدي
الرئاسة
01
تطوان

في نسب التأطير؛ مذكرا بضرورة الأخذ بعين الإعتبار مستقبلا التعليم عن بعد في تحديد حاجيات الجامعة من الموارد البشرية .

▪ تساءل السيد **مصطفى الغاشي**، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل، عن مآل المناصب المالية لسنة 2020، وأشار إلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار تطبيق الباشلور، وأن الكلية ستتأثر مواردها البشرية بسبب الإحالة على التقاعد، الأمر الذي يتطلب تدبيرا حكيما في التعاطي مع تدبير الموارد البشرية، خاصة في المؤسسات ذات الإستقطاب المفتوح، وضرورة تفعيل حركية الأساتذة الباحثين داخل الجامعة؛

وفي هذا الإطار تدخل السيد رئيس الجامعة ليوضح بأن تحيين معايير إسناد المناصب المالية ليس له أي علاقة بالأزمة الحالية، بل الأمر يتعلق باستغلال الفرصة لإعادة تنظيم طريقة إسناد المناصب المالية بالجامعة وذلك من خلال تحيين وإيجاد صيغة توافقية للمعايير المعتمدة في إسناد المناصب المالية.

▪ طرحت السيدة **لبنى بوناب**، ممثلة هيأة أساتذة التعليم العالي المساعدين، فكرة الأخذ بعين الإعتبار، عدد الساعات القانونية وعدد الساعات الفعلية للأستاذ الباحث، مع إعطاء الأولوية لبعض المؤسسات الجامعية مثل كلية الطب والصيدلة بطنجة وكذا المسالك الجديدة؛

▪ ثمن السيد **محمد ياسين الشكوري**، ممثل هيأة الأساتذة المؤهلين، خطوة السيد رئيس الجامعة لتحيين معايير إسناد المناصب المالية، وأشار في مداخلته، إلى أنه في إسناد المناصب المالية، يجب أن نفرق بين المؤسسات ذات الإستقطاب المفتوح والمؤسسات ذات الإستقطاب المحدود، كما يجب تحيين عدد الطلبة المسجلين في كل مؤسسة من أجل إعطاء نظرة حقيقية لنسب التأطير، وأنه لا يجب العمل بمنطق إسناد منصب مالي مقابل تعويض إحالة على التقاعد، بل يجب أن يكون هناك منطق علمي يرتكز لمعايير دقيقة وعملية في إسناد المناصب المالية؛

▪ تطرق السيد **عبد اللطيف الغشام العمراني**، ممثل هيأة أساتذة التعليم العالي، إلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار، الحاجيات الحقيقية للمؤسسات من الموارد البشرية، وذلك في غياب رؤية واضحة داخل المؤسسات في تدبير المناصب المالية، وفي هذا السياق، أشار إلى أن عدد الطلبة ليس بمعيار حقيقي لنسب التأطير، بل يجب أن تتوفر الجامعة على رؤية واضحة لعدد الساعات الفعلية للأساتذة الباحثين داخل الجامعة قبل إسناد المناصب المالية؛

▪ أشار السيد **أنس الصوفي**، ممثل هيأة الموظفين الإداريين والتقنيين، إلى وجود مشكل في توزيع الموارد البشرية داخل بعض المؤسسات بحيث لا يرتكز دائما على أسس إدارية وتدبيرية، كما أكد على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الحاجيات الحقيقية والساعات الفعلية المزاولة من طرف الموارد البشرية لكل مؤسسة، ومنح الأولوية في التوظيفات الجديدة للمؤسسات التقنية و العلمية كمدارس المهندسين التي استغل الفرصة للتنويه بمساهمتها في بعض الابتكارات في ظل جائحة كورونا؛

وفي سياق الحديث عن الأسس الإدارية والتدبيرية في توزيع الموارد البشرية بالمؤسسات الجامعية، ذكر **السيد رئيس الجامعة**، بمشكل غياب رؤية واضحة ومتوازنة حول المتطلبات الحقيقية لكل مؤسسة من الموارد البشرية، وإلى سيطرة الشخصنة (هنا أورد السيد رئيس الجامعة مثال ارتباط بعض المسالك بشخص معين أكثر من اعتبارة مسلكا مؤسساتيا) وأضاف إلى أن الجامعة تعمل

جامعة عبد المالك السعدي
الرئاسة
01

حاليا على دراسة تفعيل الهيكلة الإدارية والتربوية بشكل فوري يتماشى والمنطق التدبيري أكثر منه الشخصي.

كما أكد **السيد الرئيس** على انه واع تماما بوجود مشاكل في توزيع المناصب المالية، وأوضح على أن طريقة توظيف الموظفين الإداريين تتطور بتطور الواقع الإداري، بحيث أصبحنا حاليا نعتمد على العالم الرقمي، وأن عملية التوظيف ككل يجب أن تكون وفق ضوابط علمية مستجيبة للحاجيات الحقيقية للجامعة، وفي هذا الإطار ذكر، السيد الرئيس، بتجربة توصيف الوظائف المراد تعزيزها بتوظيفات جديدة والتي عملت عليها رئاسة الجامعة خلال تدبير المناصب المالية المخصصة للموظفين الإداريين خلال سنة 2019، مشيرا إلى انطلاق العمل داخل شبكة الكتاب العامون بالجامعة على توصيف مختلف الوظائف المتاحة داخل الجامعة من أجل إعداد تصور واضح لحاجيات الجامعة من الموارد البشرية الإدارية والتقنية.

- عقب السيد **مصطفى الغاشي**، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل، واكد أن توزيع الموارد البشرية دائما يتم انطلاقا من حاجيات حقيقية للمؤسسة، وان المشكل يكمن أكثر في غياب هيكلة إدارية واضحة تضمن توزيعا واستغلالا متوازنا للموارد البشرية داخل المؤسسة، كما أشار إلى أن توظيف الموظفين في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد، طرح إشكالات حقيقية داخل المؤسسة، كما لا يجب الاعتماد على معايير تقنية في توزيع الموارد البشرية، بل يجب أن تكون هناك بعض المرونة.

وفي الأخير تدخل السيد رئيس الجامعة شاكرا السيدة والسادة أعضاء مجلس التدبير على تدخلاتهم، مذكرا بضرورة إعداد دليل توافقي حول كيفية توزيع المناصب المالية بالجامعة، وفي هذا الإطار أشار إلى أن المجلس الأعلى للحسابات في زيارته الأخيرة، كان له رأي واضح حول كيفية التوظيف وتوزيع المناصب المالية بالجامعة، بحيث هناك غياب واضح للحاجيات الحقيقية مبنية على دراسة علمية بالإضافة إلى وجود مشكل بالنسبة للمعطيات التي تتوفر عليها الوزارة.

وعقب مداخلات السادة أعضاء مجلس التدبير، والتوضيحات التي تقدم بها السيد رئيس الجامعة، تبين التوافق التام حول ضرورة تحيين معايير إسناد المناصب المالية، **وتم الاتفاق على أن يقدم كل عضو تصوراته حول المعايير الواجب اعتمادها في توزيع المناصب المالية من أجل تقديمها ومناقشتها في الاجتماع المقبل لمجلس التدبير قبل اقتراحها لمجلس الجامعة.**

وانتهى الاجتماع على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال.

جامعة عبد المالك السعدي
الرئاسة
01
تطوان